

صحف مناسبة، والخوف من الانتقاد العلني، وعدم الثقة بوسائل الإعلام وبقدرتها على تقديم الأبحاث من دون التضحية بالجودة الأكاديمية، ومخاطرة تعريض العمل المهني للخطر من خلال النشاط العام المستهلك للوقت. إن للنظام الجامعي ولنظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في العالم العربي. وهناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً في ذلك، لكن ما أحبّ أن أركز عليه هنا، هو تجزئة أنشطة الباحثين بطريقة إشكالية في الوطن العربي؛ فغالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزأة داخل كل دولة قومية، حيث لا تتواصل مع بعضها: فهي نخب، إما تنشر عالمياً، لكنّها تندثر محلياً، أو أنها تنشر محلياً، لكنّها تندثر عالمياً (Publish globally and perish locally vs. publish locally and perish globally).

*** في هذا المشهد، هل يصح الحديث عن مركز (أو مراكز) وهامش (أو هوامش) في علوم الاجتماع العربية؟**

لقد قاومتُ كثيراً النظرة الاختزالية لاقتصاديات إنتاج المعرفة من خلال ثنائيات، مثل معرفة غربية مقابل شرقية، أو معرفة مركز مقابل معرفة أطراف. أعتقد أن الموضوع أكثر تعقيداً، وأن هناك عنفاً رمزياً يمارس ضد أهمية الأبحاث التي تنشر في ما يسمى بالأطراف، مثل المنطقة العربية. أعتقد أن المعرفة العربية أصبحت في وضع أحسن بكثير من السابق، وفيها شيء من الموازنة بين تدويلها، من خلال النشر في مجلات تصدر عن المراكز الفكرية الغربية في الغالب، والمعرفة الملائمة للجدل المجتمعي المحلي والإقليمي. ويشكل ضعف البنية التحتية للمعرفة (مثل قواعد البيانات مجانية الولوج) عائقاً أمام تمكين المعرفة الصادرة في منطقتنا على المستوى الدولي.

وطبعاً، تخفي اختزالية ثنائية المركز والأطراف ثنائيات أخرى من غرب/شرق ومستعمر/مستعمر. لفهم كثير من آثار التاريخ في الظواهر الاجتماعية لا مفر من القليل من المقاربة «ما بعد الكولونيالية»، بلا إصراف ولا ابتذال أو تمييز. ولكن ربما نحتاج إلى الكثير من المقاربة «ما بعد الاستبدادية» للفهم الكلي للظواهر التي نعيشها في مجتمعاتنا العربية، وخاصة إذا كنا حريصين على توليد، ليس فقط إستراتيجيات جديدة، ولكن أيضاً ظروف عمل صحية للعمل البحثي. لقد أدى التركيز «المرضي» على المقاربة «ما بعد الكولونيالية» على حساب المقاربة «ما بعد الاستبدادية»، إلى تشوهات فكرية مذهلة.

**من أهم معيقات
نوعية الأبحاث ليس
الاستعمار، وإنما
الاستبداد الذي
كمم أفواه الباحثين
وأقلام فكرهم
النقدي**

ووحشية السوق. ولئن لم يكن إلا القليل من الباحثين في «الشارع» مع الفئات الثورية، فإن عدداً من الباحثين واكبوا هذه التحولات مباركين لها، وناقدين للنظم البائدة وللأنظمة الفكرية المحافظة. وهناك من الباحثين من انزعج من النخبة السياسية الجديدة، وبالتحديد ذات التوجهات الدينية، فنظّروا لـ «الثورة المضادة»، وطبعاً، هناك أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة غدت هذا الاتجاه الأخير، ومولت إنتاجاً معرفياً معيناً ينسجم مع طبيعتها.

إن المشهد معقد، وأنا لست مع الخطابات التي تضع كل المثقفين/الباحثين العرب في سلة واحدة، وغالباً ما تكون للإلامة. يبقى أن ضعف الإنتاج الأكاديمي الموجه للعموم على صفحات الرأي، وكذا ضعف التدخلات الاجتماعية للباحثين، شيء لمستته في دراستي لحالة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية، والتي نشرتها مع زميلي ريغاس أرفانيتس، ضمن كتابنا المشترك «البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٥.

لقد بينا في بحثنا أن هناك قلة فقط من الأكاديميين اللبنانيين المهتمين بالكتابة في الصحف، على الرغم من أنها تبدو طريقة مباشرة للمشاركة في النقاش العام، ويمكن صوغ الكثير من الحجج لتفسير هذا التردد: عدم اعتراف نظام الترقية في الجامعات بمثل هذه الأشكال من المشاركة المجتمعية، وصعوبة إيجاد